

الاستراتيجية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي في مرحلة ما بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٣ بين اعادة

الاعمار والتخطيط المركزي

م. د. رحاب قاسم حسين

قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي/الجامعة العراقية

٠٧٧١٧٨٣٥١٢٥

Rehab-qasim@aliraqia.edu.iq

٢٠٢٦ / ٠٥ / ٠٥ : التعديل (Revision)	٢٠٢٦ / ٠٤ / ١٨ : الاستلام (Received)
٢٠٢٦ / ٠٩ / ٣٠ : النشر (Published)	٢٠٢٦ / ٠٥ / ١٩ : القبول (Accepted)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[4.0 International License](#)

الملخص

شهد الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة الدمار الواسع الذي أصاب البنية التحتية والقطاع الصناعي والزراعي، فأصبحت عملية إعادة الإعمار في هذا السياق أولوية قصوى في سياسة الدولة، إذ تبنت القيادة السوفيتية بقيادة جوزيف ستالين استراتيجية اقتصادية قائمة على إعادة الإعمار والتخطيط المركزي ركزت على إعادة بناء الصناعة الثقيلة وتعزيز القدرات الانتاجية. بهدف استعادة القوة الاقتصادية وتعزيز مكانة الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على الخطط الخمسية والتي ركزت بصورة أساسية على توجيه الموارد والإمكانات البشرية نحو القطاعات الصناعية والعسكرية. إذ أولت الدولة اهتماماً كبيراً بإنتاج الحديد والفولاذ والفحم والنفط، باعتبارها الأساس في عملية النهوض الاقتصادي والعسكري.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة الاقتصادية السوفيتية لم تكن مجرد سياسة داخلية لإعادة بناء اقتصاد دمرته الحرب بل كانت جزءاً من استراتيجية شاملة هدفت إلى تثبيت النموذج الاقتصادي السوفيتي، وتعزيز قدرة الدولة، وربط الاقتصاد بالأهداف السياسية والعسكرية والدولية، لاسيما في اطار التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية خلال بدايات الحرب الباردة. وتوصل البحث إلى أن الاقتصاد السوفيتي أسهم بصورة مباشرة في بناء الكتلة الشرقية، وتعميق الانقسام مع الغرب، وتحويل الاقتصاد إلى أداة من أدوات الصراع الدولي.

الكلمات المفتاحية: (الاتحاد السوفيتي، السياسة الاقتصادية، جوزيف ستالين، الخطة الخمسية، إعادة الإعمار) ..

The Soviet Union's post-war economic strategy 1945-1953: between reconstruction and central planning

abstract

Following the end of World War II in 1945, the Soviet Union faced significant economic challenges due to the widespread destruction of its infrastructure, industry, and agriculture. Reconstruction became a top priority in state policy. Under Joseph Stalin, the Soviet leadership adopted an economic strategy based on reconstruction and central planning, focusing on rebuilding heavy industry and boosting production capacity. The aim was to restore economic strength and solidify the Soviet Union's position as a global power. This strategy relied on five-year plans that primarily directed resources and human capital toward the industrial and military sectors. The state placed great emphasis on the production of iron, steel, coal, and oil, considering them fundamental to economic and military development.

This research begins with the premise that Soviet economic policy was not merely a domestic effort to rebuild a war-torn economy, but rather part of a comprehensive strategy aimed at consolidating the Soviet economic model, strengthening the state's power, and linking the economy to political, military, and international objectives, particularly within the context of competition with the United States during the early stages of the Cold War. The research concludes that the Soviet economy directly contributed to the formation of the Eastern Bloc, deepened the divide with the West, and transformed the economy into an instrument of international conflict.

Keywords: (Soviet Union, economic policy, Joseph Stalin, five-year plan, reconstruction).

المقدمة

شكّلت نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ نقطة تحول كبرى في تاريخ الاتحاد السوفيتي وفي تاريخ العلاقات الدولية على السواء، إذ واجه الاتحاد السوفيتي تحديات اقتصادية كبيرة فقد خرج من الحرب بوصفه إحدى القوتين العظميين في النظام الدولي الجديد، لكنه في الوقت نفسه خرج وهو يواجه أوضاعاً اقتصادية شديدة التعقيد نتيجة الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي تكبدها في الحرب. تتبع أهمية هذا الموضوع من أن الاستراتيجية الاقتصادية السوفيتية خلال المدة ١٩٤٥-١٩٥٣ لم تكن تقتصر على كونها سياسة داخلية تستهدف معالجة آثار الحرب، بل كانت جزءاً من مشروع أوسع لتثبيت الاتحاد السوفيتي بوصفه قوة عظمى، وإعادة تنظيم المجتمع والاقتصاد وفق مبادئ الدولة المركزية وربط الاقتصاد بالأمن القومي وبأهداف السياسة الخارجية السوفيتية. لذلك فإن دراسة هذه السياسة لا تساعد فقط على فهم طبيعة الاقتصاد السوفيتي في مرحلة ما بعد الحرب، بل كشفت أيضاً عن الدور الذي أداه الاقتصاد في تكوين الكتلة الاشتراكية وفي تعميق الانقسام الدولي، وفي تكريس الحرب الباردة خلال سنواتها الأولى.

اختيرت المدة ١٩٤٥-١٩٥٣ لأنها تمثل مرحلة متكاملة تبدأ بنهاية الحرب العالمية الثانية، وما فرضته من تحديات إعادة الإعمار، وتنتهي بوفاة ستالين عام ١٩٥٣، التي مثلت نهاية مرحلة كاملة من تاريخ الاستراتيجية السوفيتية الاقتصادية.

قسم البحث على ثلاث نقاط أساسية، عالجت النقطة الأولى الانتقال من اقتصاد الحرب إلى إعادة الإعمار حتى عام ١٩٤٧ وجذور الاقتصاد السوفيتي حتى عام ١٩٤٥، فضلاً عن توجهات القيادة السوفيتية لتنظيم الاقتصاد بعد الحرب، أما النقطة الثانية فقد تخصصت بإعادة إعمار الاقتصاد السوفيتي في إطار الخطة الخمسية الرابعة والخامسة (١٩٤٦-١٩٥٣) ونتائجها في القطاعين الصناعي والزراعي، في حين تطرقت النقطة الثالثة للانعكاسات الاستراتيجية الاقتصادية السوفيتية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (١٩٤٥-١٩٥٣) والتحول من إعادة الإعمار إلى تثبيت النموذج الاقتصادي السوفيتي.

أولاً: الانتقال من اقتصاد الحرب إلى إعادة الإعمار حتى عام ١٩٤٧

١- جذور الاقتصاد السوفيتي حتى عام ١٩٤٥

تعود جذور السياسة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي إلى التحولات التي أعقبت الثورة البلشفية عام ١٩١٧، حين واجهت الدولة الجديدة بقيادة فلاديمير لينين^(١) (Vladimir Lenin) انهياراً اقتصادياً واسعاً نتيجة الحرب العالمية الأولى وفي هذا السياق، تبنت السلطة السوفيتية في البداية سياسة "شيوعية الحرب"، التي قامت على التأميم الشامل للموارد والسيطرة الصارمة للدولة على الإنتاج والتوزيع، بهدف ضمان بقاء الدولة الجديدة، إلا أن هذه السياسة أدت إلى تراجع حاد في الإنتاج الزراعي والصناعي، وانخفاض مستوى المعيشة بشكل كبير. وقد دفع ذلك لينين إلى التحول نحو "السياسة الاقتصادية الجديدة" (النيب)^(٢) (NEP) (New Economic Policy) عام ١٩٢١، التي سمحت بقدر محدود من النشاط الخاص والتبادل التجاري، ولا سيما في الزراعة والتجارة، بهدف إعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي. وقد مثلت تلك السياسة مرحلة انتقالية أسهمت في استقرار الاقتصاد نسبياً، لكنها لم تكن كافية لتحقيق التحول الصناعي الذي كانت تطمح إليه القيادة السوفيتية^(٣).

ومع نهاية عشرينيات القرن العشرين، شهد الاقتصاد السوفيتي تحولاً جذرياً مع صعود جوزيف ستالين^(٤) (Joseph Stalin) الذي أنهى العمل بسياسة (النيب) السياسة الاقتصادية الجديدة واتجه إلى بناء اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي الصارم. وقد تجسد هذا التحول في إطلاق الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨-١٩٣٢)، التي هدفت إلى تحقيق التصنيع السريع، لا سيما في الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والطاقة. ورافق ذلك تنفيذ مشروع واسع للزراعة الجماعية الذي سعى إلى دمج المزارع الفردية ضمن وحدات إنتاجية جماعية خاضعة لسيطرة الدولة. وقد أدت هذه السياسات إلى زيادة

ملحوظة في الإنتاج الصناعي، إذ تضاعف إنتاج بعض القطاعات خلال هذه المدة، إلا أنها تسببت في اضطرابات اقتصادية واجتماعية، لاسيما في الريف، إذ واجه الفلاحون ضغوطاً كبيرة نتيجة فرض النظام الجماعي^(٥).

وقد تواصل هذا التوجه في إطار الخطة الخمسية الثانية (١٩٣٣-١٩٣٧)، التي ركزت على تعزيز الصناعات الثقيلة وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك شبكات النقل والطاقة. وفي تلك المرحلة، سعت القيادة السوفيتية إلى ترسيخ قاعدة صناعية قادرة على دعم القوة العسكرية للدولة، لاسيما في ظل تصاعد التوترات الدولية في أوروبا. أشار المؤرخ البولندي آدم أولام (Adam Ulam) إلى أن تلك السياسات لم تكن اقتصادية فحسب، بل كانت جزءاً من رؤية استراتيجية ربطت بين التصنيع والأمن القومي، إذ عد ستالين أن تأخر الاتحاد السوفيتي صناعياً قد يعرضه للهيمنة الخارجية، وهو ما استدعى تسريع عملية التصنيع بأي ثمن^(٦).

مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، اتجهت السياسة الاقتصادية السوفيتية نحو تعزيز الطابع العسكري للاقتصاد لذلك جاءت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٣٨-١٩٤١)، في ظل تصاعد احتمالات الحرب، ركزت تلك الخطة بشكل متزايد على الصناعات العسكرية والدفاعية. وقد جرى توجيه الموارد نحو إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، وهو ما أدى إلى تحويل جزء كبير من الاقتصاد إلى خدمة الأغراض الحربية. ومع اندلاع الحرب، ثم الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي في حزيران عام ١٩٤١، تعرض الاقتصاد السوفيتي لضغوط هائلة نتيجة العمليات العسكرية التي دارت على أراضيه، مما أدى إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية الصناعية والزراعية، وشمل الدمار الذي لحق بالاقتصاد السوفيتي مختلف القطاعات وتراجع الإنتاج بشكل كبير^(٧).

كان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً، إذ أدى فقدان اليد العاملة نتيجة الحرب، إلى جانب تدمير الأراضي الزراعية فقد تم تدمير مئات الآلاف من المزارع الجماعية، وفقدان ملايين رؤوس الماشية، وتدمير ملايين المنازل ونقص المعدات إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي. انعكس في نقص حاد في المواد الغذائية، وهذا مازاد من معاناة السكان في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الأضرار الجسيمة التي أصابت البنية التحتية، بما في ذلك السكك الحديدية والجسور. كما قامت القوات الألمانية المنسحبة بنقل معدات صناعية وزراعية، مما ضاعف من حجم الخسائر الاقتصادية. ويظهر من ذلك أن الاقتصاد السوفيتي كان يعاني من اختلال بنيوي واضح، تمثل في ضعف القطاع الزراعي مقابل استمرار التركيز على الصناعة الثقيلة^(٨). فضلاً عن ذلك، واجه الاتحاد السوفيتي صعوبة كبيرة في الحصول على دعم خارجي، لاسيما بعد توقف برنامج الإعارة والتأجير^(٩) (Lend-Lease) الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمته خلال الحرب. وقد أدى ذلك إلى

اعتماد الدولة بشكل شبه كامل على مواردها الذاتية في إعادة الإعمار، وهو ما فرض ضغوطاً إضافية على الاقتصاد. كما أن التعويضات التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي من ألمانيا لم تكن كافية لتعويض حجم الخسائر التي تكبدها^(١٠).

بذلك تكبد الاتحاد السوفيتي خسائر بشرية ومادية جسيمة، إذ تشير التقديرات إلى فقدانه ما بين (٢٠-٢٧) مليون نسمة، إضافة إلى تدمير نحو ثلث الثروة الوطنية. ويؤكد المؤرخ البريطاني مارك هاريسون (Mark Harrison) أن واحداً من كل ثمانية مواطنين سوفيت قد قُتل خلال الحرب، وهو ما يعكس حجم التأثير الديموغرافي العميق لتلك الخسائر على الاقتصاد^(١١).

تعرض الاتحاد السوفيتي بعد الحرب إلى تحديات شديدة في النظام الاقتصادي الدولي، إذ فرضت الدول الغربية سلسلة من القيود الاقتصادية والتجارية عليه، مما قيد التبادلات الاقتصادية بينه وبين الدول الغربية. وقد جعل هذا الحصار الاقتصادي والعقوبات من الصعب على الاقتصاد السوفيتي الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي، كما تأثرت التجارة الخارجية بشكل كبير، وتعرض تطور التجارة الدولية للاتحاد السوفيتي لقيود شديدة. وقد أدى ذلك إلى خلق صعوبات وتحديات كبيرة أمام تطور الاقتصاد السوفيتي^(١٢).

أدت تلك الخسائر إلى تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوفيتي، لذلك دخل الاقتصاد مرحلة اقتصاد الحرب، إذ تم توجيه معظم الإنتاج لخدمة المجهود العسكري، وتم اتخاذ إجراءات واسعة لإعادة تنظيم الاقتصاد، من بينها نقل مئات المصانع إلى المناطق الشرقية لضمان استمرار الإنتاج. وقد مكّن هذا التنظيم المركزي الصارم الدولة السوفيتية من الحفاظ على قدرتها الإنتاجية خلال الحرب، رغم التدمير الواسع الذي لحق بالمناطق الصناعية الغربية^(١٣).

وعلى الرغم من هذا الوضع الاقتصادي الصعب، خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب بوصفه قوة عظمى بإملاكه قاعدة صناعية وعسكرية مهمة، فضلاً عن نفوذ واسع في أوروبا الشرقية، مما أتاح له إمكانية إعادة بناء اقتصاده والانطلاق نحو مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي بعد عام ١٩٤٥^(١٤).

عكس هذا الوضع تناقضاً واضحاً بين القوة السياسية والعسكرية من جهة، والإنهاك الاقتصادي من جهة أخرى، وهو ما جعل إعادة بناء الاقتصاد أولوية قصوى في المرحلة التي أعقبت الحرب^(١٥).

بذلك، فإن السياسة الاقتصادية السوفيتية حتى عام ١٩٤٥ مرت بمراحل متتابعة بدأت بالاقتصاد الانتقالي في عهد لينين، ثم انتقلت إلى مرحلة التخطيط المركزي والتصنيع السريع في عهد ستالين من خلال الخطط الخمسية، وصولاً إلى اقتصاد موجه لخدمة المجهود الحربي، وهي المراحل التي شكلت الأساس الذي قامت عليه سياسات إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية^(١٦).

٢ - توجهات القيادة السوفيتية لتنظيم الاقتصاد السوفيتي بعد الحرب

شكّل عام ١٩٤٥ نقطة تحول حاسمة في تاريخ الاقتصاد السوفيتي، إذ خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية منتصراً عسكرياً، لكنه في الوقت نفسه عانى من انهيار اقتصادي واسع، شمل مختلف القطاعات الاقتصادية^(١٧)، انعكس ذلك في انخفاض مستوى المعيشة ونقص السلع الأساسية، نتيجة تركيز الموارد على المجهود الحربي وهو ما شكّل تحدياً رئيساً أمام القيادة السوفيتية بقيادة ستالين لجعل مرحلة ما بعد عام ١٩٤٥ تنطلق من قاعدة اقتصادية مرهقة تتطلب إعادة إعمار شاملة^(١٨).

برزت أزمة السكن والنقل بوصفها عقبتين أساسيتين أمام إعادة الإعمار. فالدمار الذي أصاب ملايين المنازل، إلى جانب الأضرار الواسعة في السكك الحديدية والجسور، جعل عملية إعادة تشغيل الاقتصاد أكثر صعوبة. فالإنتاج لا يعتمد على المصانع وحدها، بل على وجود بنية تحتية قادرة على نقل المواد الخام والعمال والسلع، وعلى وجود حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي الذي يسمح بإعادة تنظيم القوة العاملة. ولهذا فإن التحديات في تلك المرحلة لم تكن محصورة في "الاقتصاد"، بل شملت الشروط الاجتماعية والمادية الضرورية لنجاح أي برنامج إعمار^(١٩).

فرض هذا الواقع الاقتصادي تبني سياسة تقوم على تعبئة الموارد الداخلية بشكل مكثف، وإعادة توجيه الاقتصاد نحو القطاعات الأساسية، ولا سيما الصناعة الثقيلة. وعكس هذا التوجه استمرار النهج الذي اتبعته الدولة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، والذي يقوم على ربط الاقتصاد بالأهداف السياسية والاستراتيجية، إذ لم يكن الهدف مجرد إعادة البناء، بل إعادة بناء اقتصاد قادر على دعم مكانة الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في النظام الدولي^(٢٠).

أن ذلك الوضع لم يكن مجرد أزمة اقتصادية مؤقتة، بل كان نتيجة مباشرة لطبيعة النموذج الاقتصادي السوفيتي، الذي ركّز على الصناعة الثقيلة وأهمّل التوازن بين القطاعات المختلفة، وهو ما جعل عملية إعادة الإعمار أكثر تعقيداً، لاسيما في ظل ضعف القطاع الزراعي واستمرار الضغط على مستوى المعيشة.

مع نهاية الحرب لم يكن التحدي الذي واجه الاتحاد السوفيتي مقتصرًا على إعادة بناء ما دُمّر، بل تمثل أيضاً في إعادة تنظيم الاقتصاد بما يتلاءم مع مرحلة السلم دون التفريط بالقدرة العسكرية التي شكّلت أساس القوة السوفيتية. وفي هذا السياق، برز دور جوزيف ستالين في تحديد الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية، إذ اتجهت القيادة السوفيتية إلى الحفاظ على الطابع المركزي للاقتصاد، مع إعادة توجيه الموارد من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد إعادة الإعمار، دون إحداث تحول جذري في بنية النظام الاقتصادي^(٢١).

واجهت الحكومة السوفيتية مهام إعادة إعمار ضخمة ووضعًا دوليًا معقدًا. ومن أجل مواجهة تلك التحديات، أجرى الاتحاد السوفيتي مجموعة من التعديلات في السياسات الاقتصادية. إذ زادت الحكومة السوفيتية من الاستثمار في التصنيع داخل البلاد بعد الحرب^(٢٢).

تجلى هذا التوجه بوضوح في الخطاب الذي ألقاه ستالين في شباط عام ١٩٤٦، والذي أكد فيه على ضرورة مواصلة تطوير الصناعة الثقيلة بوصفها الركيزة الأساسية لقوة الدولة. ولم يكن هذا الطرح مجرد موقف سياسي، بل شكل أساساً لتوجيه السياسة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب، إذ تم التأكيد على أن إعادة الإعمار يجب أن تنطلق من إعادة بناء القاعدة الصناعية، وليس من تحسين مستوى الاستهلاك أو إعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية^(٢٣).

وفي ضوء ذلك التوجه، بدأت الدولة بإعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي، إذ تم تحويل جزء كبير من المؤسسات الإنتاجية من الطابع العسكري إلى الطابع المدني، مع الحفاظ على القدرة الإنتاجية للصناعات الدفاعية. وهذا تطلب إعادة توزيع الموارد البشرية، لاسيما مع عودة ملايين الجنود من الجبهة، إذ تم إدماجهم في سوق العمل، ولا سيما في القطاعات الصناعية. وقد شكّلت تلك العملية أحد أهم عناصر إعادة تنظيم الاقتصاد، إذ ساهمت في استعادة جزء من القدرة الإنتاجية التي فُقدت خلال الحرب^(٢٤).

شكّلت التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية عبئاً كبيراً على الاتحاد السوفيتي، إذ لم تقتصر تلك التكاليف على مدة الحرب، بل امتدت آثارها إلى مرحلة ما بعد الحرب خلال الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٥٣. وتشير التقديرات إلى أن جزءاً مهماً من الخسائر الاقتصادية لم يُستوعب خلال سنوات الحرب، بل جرى ترحيله إلى مرحلة إعادة الإعمار، وهو ما يُعرف بـ"التكلفة الممتدة للحرب"^(٢٥).

كما أن التكاليف المتبقية أثّرت بشكل مباشر في سياسات إعادة البناء، وفي توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الإنتاجية الأساسية خلال السنوات اللاحقة للحرب. وظهرت التحليلات أن استمرار هذه الأعباء المالية بعد عام ١٩٤٥ كان له دور أساسي في إبطاء عملية التعافي الاقتصادي، الأمر الذي دفع القيادة السوفيتية إلى تبني سياسات اقتصادية مركزية صارمة، ركزت على إعادة بناء الصناعة الثقيلة وتعويض الخسائر البشرية والمادية التي خلفتها الحرب^(٢٦). فضلا عن ذلك، اعتمدت القيادة السوفيتية على سياسة تعبئة الموارد الداخلية، إذ تم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الأساسية، مع تقليص الإنفاق على السلع الاستهلاكية. وقد عكس ذلك التوجه استمرار النهج الستاليني الذي يربط بين الاقتصاد والأمن القومي، إذ لم يكن الهدف من إعادة الإعمار مجرد تحسين الظروف الاقتصادية، بل بناء اقتصاد قادر على دعم مكانة الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في النظام الدولي^(٢٧).

برز دور مؤسسات التخطيط المركزي، وعلى رأسها جهاز التخطيط الحكومي (Gosplan)، الذي تولّى مهمة وضع الخطط الاقتصادية وتحديد أولويات الإنتاج. وساهم في تنظيم عملية إعادة الإعمار، من خلال توزيع الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر أهمية، خاصة الصناعة الثقيلة والطاقة والنقل. إلا أن هذا النظام، رغم فعاليته في تحقيق السيطرة، كان يفتقر إلى المرونة، وهو ما انعكس في ضعف الاستجابة لبعض الاحتياجات الاقتصادية، خاصة في القطاع الزراعي^(٢٨).

ارتبطت عملية إعادة تنظيم الاقتصاد بالسياق الدولي، إذ بدأت بوادر التوتر مع الغرب تظهر منذ عام ١٩٤٦، وهو ما دفع القيادة السوفيتية إلى الاستمرار في التركيز على الصناعات الاستراتيجية. وقد ساهم هذا التوجه في تكريس الطابع التعبوي للاقتصاد، حتى في مرحلة السلم، إذ ظل الاقتصاد موجهاً نحو تحقيق أهداف سياسية وعسكرية، إلى جانب أهدافه الاقتصادية^(٢٩).

يظهر أن توجهات القيادة السوفيتية في هذه المرحلة لم تسع إلى تغيير النموذج الاقتصادي، بل إلى إعادة تفعيله في ظروف جديدة، إذ استمر الاعتماد على التخطيط المركزي، والتركيز على الصناعة الثقيلة، وتعبئة الموارد، وهو ما يعكس استمرارية النهج الاقتصادي الذي تبلور في عهد ستالين قبل الحرب.

ثانياً: إعادة إعمار الاقتصاد السوفيتي في إطار الخطة الخمسية الرابعة والخامسة (١٩٤٦-١٩٥٣)

١ - إطلاق الخطة الخمسية الرابعة والتحديات التي واجهتها

مثل عام ١٩٤٦ نقطة تحول مركزية في مسار إعادة إعمار الاقتصاد السوفيتي، إذ أعلنت القيادة السوفيتية بقيادة جوزيف ستالين عن إطلاق الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠) بوصفها الإطار العام لإعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب. وقد جاءت هذه الخطة في سياق اقتصادي شديد التعقيد، اتسم بتدمير واسع للبنية الإنتاجية ونقص حاد في الموارد، الأمر الذي جعل من التخطيط المركزي أداة أساسية لإعادة تنظيم الاقتصاد وتوجيهه نحو أهداف محددة^(٣٠).

هدفت الخطة الخمسية الرابعة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، في مقدمتها إعادة مستويات الإنتاج الصناعي إلى ما كانت عليه قبل الحرب، بل وتجاوزها في بعض القطاعات الاستراتيجية. ولذلك، تم إعطاء الأولوية المطلقة للصناعات الثقيلة، مثل الفحم والصلب والطاقة الكهربائية، إذ عدت هذه القطاعات الأساس لإعادة بناء الاقتصاد وتعزيز القوة العسكرية للدولة. أشار عدد من الباحثين إلى أن هذه الخطة لم تهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي، بل إلى إعادة بناء القدرة الصناعية في أقصر وقت ممكن، حتى لو جاء ذلك على حساب الاستهلاك^(٣١).

اعتمد تنفيذ الخطة على تعبئة الموارد الداخلية بشكل مكثف، إذ جرى توجيه الاستثمارات نحو إعادة تشغيل المصانع المتضررة، وإعادة بناء البنية التحتية الصناعية، بما في ذلك شبكات النقل والطاقة.

كما تم استخدام التعويضات التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي من ألمانيا، والتي شملت نقل معدات صناعية ومنشآت كاملة في دعم عملية إعادة الإعمار. وساهمت هذه الموارد في تسريع عملية إعادة بناء القاعدة الصناعية، رغم محدوديتها مقارنة بحجم الدمار الذي لحق بالاقتصاد^(٣٢).

إذا كانت الخطة الخمسية الرابعة قد مثّلت الإطار الرسمي لإعادة الإعمار، فإن السنوات الأولى من تنفيذها كشفت بسرعة أن الطريق إلى التعافي لم يكن سهلاً ولا مستقيماً. فقد واجه الاقتصاد السوفيتي في المدة (١٩٤٦-١٩٤٧) مجموعة مترابطة من الأزمات، في مقدمتها ضعف القطاع الزراعي، واختلال التوازن بين الإنتاج الصناعي والاستهلاك، واستمرار آثار الحرب في النقل والإسكان والعمل. وكانت الدولة قد قررت أن تجعل إعادة بناء الصناعة الثقيلة أولويتها الأولى، إلا أن هذا القرار لم يلغ الحاجة الملحة إلى الغذاء والسلع الأساسية، وهو ما جعل التناقض بين أهداف الخطة وواقع المجتمع السوفيتي أكثر وضوحاً في هذه المرحلة^(٣٣).

وعلى الرغم من الطموحات الكبيرة التي حملتها الخطة الخمسية الرابعة، فإن تنفيذها في السنوات الأولى (١٩٤٦-١٩٤٧) واجه تحديات كبيرة، كان أبرزها أزمة الجفاف التي ضربت الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٦، والتي أدت إلى انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي، وضعف المحاصيل وإلى تفاقم أزمة التموين في عدد من المناطق السوفيتية التي زادت من معاناة السكان نتيجة نقص المواد الغذائية. وقد كشفت هذه الأزمة عن ضعف القطاع الزراعي، وعدم قدرته على مواكبة الجهود المبذولة في القطاع الصناعي، وهو ما أدى إلى استمرار الاختلال بين القطاعات الاقتصادية. تزامن ذلك مع حالة الإنهاك التي أصابت الريف نتيجة الحرب، إذ كانت الأراضي الزراعية متضررة، والمعدات ناقصة، واليد العاملة أقل عدداً بسبب الخسائر البشرية الهائلة. ونتيجة لهذا التداخل بين الكارثة الطبيعية والضعف البنيوي، تراجع الإنتاج الزراعي وتزايد النقص في المواد الغذائية، الأمر الذي جعل إعادة الإعمار الاقتصادية غير متوازنة منذ بدايتها^(٣٤).

جدير بالذكر أن السياسة الاقتصادية السوفيتية خلال المدة ١٩٤٥-١٩٥٣ لم تكن منفصلة عن السياسات الزراعية التي أرساها النظام الستاليني في العقود السابقة، إذ شكّلت سياسة القضاء على الكولاك والتجميع الزراعي الأساس الذي بُني عليه الاقتصاد الزراعي السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أدت الإجراءات التي اتخذتها الدولة ضد طبقة الكولاك إلى إنهاء الملكية الزراعية الفردية وإخضاع الريف السوفيتي للسيطرة المركزية للدولة من خلال نظام المزارع الجماعية (الكولخوزات والسوفخوزات). واعتمدت الحكومة السوفيتية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على ذلك النظام في تنفيذ خطط إعادة الإعمار وزيادة الإنتاج الزراعي لتأمين الغذاء ودعم التنمية الصناعية، الأمر الذي عزز استمرار

التخطيط المركزي وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي. كما ساعدت تلك السياسة القيادة السوفيتية على توجيه الموارد الزراعية لخدمة أهداف التصنيع وإعادة بناء الاقتصاد الذي تضرر بفعل الحرب^(٣٥). يظهر من ذلك أن الدولة، رغم نجاحها النسبي في إعادة تشغيل الصناعة، لم تمتلك الكفاءة نفسها في إعادة التوازن إلى القطاع الزراعي، وهو ما جعل مشكلة الغذاء تستمر بوصفها واحدة من أبرز مظاهر الضعف في الاقتصاد السوفيتي المبكر بعد الحرب^(٣٦).

ومن التحديات المهمة أيضاً اختلال النظام النقدي والتجاري في مرحلة ما بعد الحرب، إذ أدت سنوات الحرب إلى توسع الكتلة النقدية، وإلى نشوء فجوة بين الأسعار الرسمية والواقع الفعلي للتبادل، كما اتسعت السوق غير الرسمية نتيجة نقص السلع الأساسية. ولذلك لجأت الحكومة السوفيتية إلى الإصلاح النقدي عام ١٩٤٧، الذي استهدف إعادة ضبط العملة وتقليص آثار التضخم واستعادة السيطرة على السوق. لإعادة فرض الانضباط على الحياة الاقتصادية، لكنه لم يكن علاجاً سحرياً، لأن مشكلات الندرة والاختلال القطاعي ظلت قائمة بعده^(٣٧).

يظهر أن الخطة الخمسية الرابعة لم تكن مجرد برنامج اقتصادي لإعادة الإعمار، بل كانت تعبيراً عن استمرار النهج الستاليني في إدارة الاقتصاد، إذ تم ربط عملية إعادة البناء بالأهداف السياسية والاستراتيجية للدولة. فقد استمر التركيز على الصناعة الثقيلة، وتعبئة الموارد، والتخطيط المركزي، بوصفها أدوات أساسية لتحقيق القوة الاقتصادية والعسكرية.

كشفت هذه التحديات عن الطبيعة الحقيقية لأولويات القيادة السوفيتية. فبدلاً من إعادة توزيع الموارد على نحو يحقق توازناً أسرع بين الصناعة والاستهلاك، استمرت الدولة في منح الأفضلية للصناعات الثقيلة، وهو ما عمّق الفجوة بين التحسن في المؤشرات الصناعية وبين استمرار الضيق المعيشي اليومي للسكان. وهذا يعني أن السنوات (١٩٤٥-١٩٤٧) لم تكن فقط سنوات إعادة بناء، بل كانت أيضاً سنوات إعادة تأكيد للنموذج الستاليني نفسه اقتصاد مركزي، تعبوي، يقدم القوة الإنتاجية الاستراتيجية على حاجات الاستهلاك المباشر^(٣٨).

كشفت هذه المرحلة أن الدولة السوفيتية لم تكن تتعامل مع الاقتصاد بوصفه مجالاً مستقلاً عن السياسة، بل كانت تنظر إليه باعتباره أداة من أدوات تثبيت السلطة وتعزيز المكانة الدولية. ولذلك فإن استمرار الأزمات في الغذاء والسكن والنقد لم يدفعها إلى تغيير نموذجها الاقتصادي، بل إلى التشدد أكثر في إدارته. وبهذا المعنى، فإن التحديات الاقتصادية في المدة (١٩٤٦-١٩٤٧) لم تكن مجرد عقبات عابرة، بل كانت اختباراً مبكراً لقدرة النظام السوفيتي على الجمع بين إعادة الإعمار والاستمرار في نهجه المركزي الصارم^(٣٩).

يمكن القول إن التحديات الاقتصادية المبكرة في المدة (١٩٤٦-١٩٤٧) لم تكن هامشية بالنسبة إلى مشروع إعادة الإعمار، بل شكلت الإطار الواقعي الذي تحركت داخله الخطة الخمسية الرابعة. فقد كشفت هذه المرحلة عن قدرة الدولة على فرض الانضباط والتخطيط، لكنها كشفت في الوقت نفسه عن حدود هذا النموذج، خاصة حين يتعلق الأمر بالزراعة والاستهلاك والمرونة الاقتصادية. ومن هنا اكتسبت السنوات اللاحقة أهميتها، لأنها مثّلت مرحلة اختبار لمدى قدرة الاتحاد السوفيتي على تحويل هذا التعافي الأولي إلى نتائج أكثر رسوخاً بحلول عام ١٩٥٠^(٤٠).

٢- نتائج الخطة الخمسية الرابعة

أ- القطاع الصناعي

ابتداءً من عام ١٩٤٧ بدأت نتائج الخطة الخمسية الرابعة تظهر بوضوح في القطاع الصناعي، إذ انتقل الاقتصاد السوفيتي من مرحلة إعادة تشغيل المنشآت الأساسية إلى مرحلة أوسع اتسمت بزيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو في الصناعات الثقيلة، ولم يكن هذا التطور عفويًا، بل جاء نتيجة توجيه الدولة بقيادة ستالين الجزء الأعظم من الموارد نحو القطاعات التي عُدّت أساساً للقوة الاقتصادية والعسكرية، ولا سيما الفحم والحديد والصلب والطاقة الكهربائية والصناعات الهندسية^(٤١).

أسهمت عدة عوامل في هذا التعافي الصناعي السريع، في مقدمتها استئناف العمل في المصانع التي أُجْلِيَتْ أو تضررت خلال الحرب، وإعادة تنظيم القوى العاملة، واستثمار البنية التحتية التي كانت الدولة قد راكمتها منذ الثلاثينيات. وعاد الاقتصاد السوفيتي بعد الحرب سريعاً إلى "صورته السابقة" من حيث التعبئة السياسية والاقتصادية، وأن هذا التعافي لم يكن منفصلاً عن بقاء النظام المركزي الصارم، بل تم في ظل تجديد الضبط الإداري وتأكيد أولوية الدولة في توجيه الإنتاج. وهذا يعني أن الانتعاش الصناعي بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ لم يكن ثمرة انفتاح اقتصادي، وإنما جاء عبر إعادة تفعيل آليات التخطيط والتعبئة والإلزام التي كانت قد طُورت قبل الحرب وخلالها^(٤٢).

مثل القطاع الصناعي المجال الذي حققت فيه الخطة الخمسية الرابعة أبرز نتائجها، إذ تمكنت الصناعة السوفيتية من إنجاز أهداف الخطة الأولى بعد الحرب قبل موعدها، وأن الناتج الصناعي عام ١٩٥٠ أصبح أعلى من مستواه عام ١٩٤٠ بنسبة تقارب ٧٣%، بينما زاد إنتاج الصناعة الثقيلة بأكثر من مرتين قياساً بآخر سنة قبل الحرب. وكشفت هذه الأرقام أن الاتجاه العام للخطة لم يكن مجرد ترميم الأضرار، بل إعادة تأسيس قاعدة إنتاجية أوسع وأكثر كثافة من تلك التي كانت قائمة قبل ١٩٤١^(٤٣).

وتتأكد هذه الصورة حين ننقل من المؤشرات العامة إلى بنية الإنجاز الصناعي نفسه. فقد تم خلال سنوات الخطة إعادة بناء وتشغيل آلاف المنشآت الصناعية، وتذكر الدراسة نفسها أن ما يزيد على ٦٠٠٠ منشأة صناعية أُعيد بناؤها أو إنشاؤها أو وضعها في الخدمة بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٠، من

دون احتساب المشروعات الصغيرة التابعة للدولة أو التعاونيات أو المزارع الجماعية. وتكشف هذه المعطيات عن أن السياسة الصناعية السوفيتية لم تكن تكتفي بإعادة ما دُمّر، بل كانت توسع الشبكة الإنتاجية نفسها. كما أن هذا الإنجاز يفسر كيف أصبح القطاع الصناعي أكثر قدرة على استيعاب أهداف سياسية واقتصادية أوسع مع بداية الخمسينيات^(٤٤).

وفي وسط هذا النجاح الصناعي برز قطاع الصناعات الهندسية بوصفه المجال الذي يعكس انتقال الاقتصاد من التعافي البسيط إلى التوسع البيوي. إذ تمكنت الصناعة الهندسية خلال الخطة الرابعة من استيعاب وتطوير مدى واسع من المنتجات الجديدة، إذ جرى إنتاج نحو ٢٥٠ نوعاً جديداً من آلات القطع المعدنية ذات الاستعمال العام، وأكثر من ١٠٠٠ نوع من الآلات الخاصة والوحدات المعيارية، و٢٣ نوعاً من الآلات الأوتوماتيكية وشبه الأوتوماتيكية، فضلاً عن ٣٤ نوعاً من آلات الطرق والكبس الأوتوماتيكية، إلى جانب تطوير معدات جديدة للصب والتشكيل^(٤٥).

وتُظهر هذه الأرقام أن التصنيع لم يكن مجرد زيادة كمية في الإنتاج، بل كان أيضاً توسيعاً في التنوع الفني والتقني لوسائل الإنتاج، وهو ما منح الاقتصاد السوفيتي قدرة أكبر على إعادة تجهيز القطاعات الأخرى.

ومن الناحية السياسية، تعكس هذه النتائج بوضوح استمرار التفضيل الستاليني التقليدي للصناعة الثقيلة على غيرها من القطاعات. فقد جعل ستالين في خطابه الشهير في التاسع من شباط عام ١٩٤٦ إعادة بناء الصناعة هدفاً يتجاوز المسألة الاقتصادية الضيقة، وربطه بأمن الدولة في مواجهة كل أنواع الأخطار الدولية المحتملة. وقد استُهدف في هذا الإطار رفع إنتاج الحديد الخام إلى ٥٠ مليون طن، والصلب إلى ٦٠ مليون طن، والفحم إلى ٥٠٠ مليون طن، والنفط إلى ٦٠ مليون طن سنوياً، وهو ما يوضح أن التفكير الصناعي الرسمي كان ينظر إلى إعادة الإعمار بوصفها تأسيساً جديداً لاقتصاد قوة قائمة على الصناعة الثقيلة، لا مجرد استعادة لمستويات الإنتاج التي سبقت الحرب^(٤٦).

وإذا كان هذا التوجه قد منح الاقتصاد السوفيتي قدرة واضحة على استعادة قوته الإنتاجية، فإنه يكشف أيضاً طبيعة النتيجة التي حققتها الخطة في الصناعة تحديداً، فقد تعافى القطاع الصناعي لأنه كان أول المستفيدين من الاستثمار والمواد والطاقة والعمل المنظم، ولأنه كان محل إجماع سياسي داخل القيادة. ومن هنا فإن نجاح الصناعة في هذه المرحلة لا يمكن فصله عن طبيعة النموذج السوفيتي نفسه، الذي كان يمنح الأولوية لوسائل الإنتاج ولما عُرف لاحقاً بالقطاع "A". وقد أدى ذلك إلى نشوء تعافٍ صناعي قوي نسبياً، لكنه غير متوازن، لأن القطاعات الأخرى، وبخاصة الزراعة والسلع الاستهلاكية، لم تحظ بالدرجة نفسها من العناية^(٤٧).

وبذلك يمكن القول إن نتائج تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة في القطاع الصناعي بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ كانت أبرز وجوه نجاح إعادة الإعمار السوفيتية. فقد استعادت الصناعة السوفيتية قدرتها على الإنتاج بمستوى عالٍ، وحقت زيادة كبيرة على مستوى ١٩٤٠، وتوسعت في عدد المنشآت وفي تنوع الإنتاج الهندسي وترسخ من خلالها منطق الدولة الصناعية المركزية. غير أن هذا النجاح، على أهميته، حمل في داخله بذور الاختلال اللاحق، لأنه كَوّن على أساس تفضيل الصناعة الثقيلة والتقنية الاستراتيجية، لا على أساس توازن شامل بين فروع الاقتصاد المختلفة^(٤٨).

ب- محدودية التعافي في القطاع الزراعي

إذا كانت الصناعة قد حققت بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٠ تعافياً سريعاً نسبياً في إطار الخطة الخمسية الرابعة، فإن القطاع الزراعي لم يُظهر المستوى نفسه من الاستجابة، بل ظل الحلقة الأضعف في الاقتصاد السوفيتي خلال تلك المرحلة. ويعود ذلك إلى أن الريف خرج من الحرب في وضع شديد التدهور نقص في اليد العاملة بسبب الخسائر البشرية، تراجع في أعداد الماشية، دمار في الأبنية والآلات الزراعية، واضطراب في شبكات النقل والتوزيع. وقد جعلت تلك العوامل من إعادة تشغيل الزراعة عملية أبطأ بكثير من إعادة تشغيل الصناعة، ولا سيما أن الزراعة السوفيتية كانت قد دخلت الحرب أصلاً وهي تعاني من آثار بعيدة لسياسة التجميع القسري والتوسع في المزارع الجماعية^(٤٩).

زادت أزمة الجفاف عام ١٩٤٦ من تعقيد هذا الوضع، لأن آثارها لم تتوقف عند حدود سنة وقوعها، بل امتدت إلى السنوات التالية، وأصبحت أحد المحددات الأساسية لمسار الزراعة السوفيتية في المدة ١٩٤٧-١٩٥٠. إذ أدى ضعف المحصول إلى تفاقم نقص الغذاء، وقَلَص قدرة الدولة على تمويل المدن والمناطق الصناعية بالمستوى المطلوب^(٥٠)، إذ لم تستطع المزارع الجماعية ومزارع الدولة أن توفر الحوافز الكافية لرفع الإنتاج بسرعة، بخلاف ما كانت الدولة تأمله. فالنظام الزراعي ظل خاضعاً لإدارة مركزية صارمة، بينما بقي الفلاح يفنقر إلى القدرة على التصرف الحر بالإنتاج أو توسيع المبادرة الفردية. ما انعكس ذلك في بطء تحسن الإنتاج، وفي اتساع الفجوة بين حاجات السكان الفعلية وبين ما يستطيع النظام الجماعي توفيره. بهذا المعنى، فإن السنوات التالية للجفاف لم تكن سنوات "تعافٍ زراعي" بالمعنى الدقيق، بل كانت سنوات محاولة مستمرة لتجاوز أزمة بنيوية تفاقت بفعل كارثة مناخية كبرى^(٥١).

بذلك يمكن القول إن عدم توازن التنمية كان السمة البنيوية الأبرز للاقتصاد السوفيتي في هذه المرحلة: صناعة تتقدم بسرعة، وزراعة تتعثر، واستهلاك يتراجع إلى المرتبة الثانية، واقتصاد لا يزال مشدوداً إلى أولويات القوة أكثر من أولويات الرفاه. وهذه السمة ليست تفصيلاً ثانوياً، بل هي مفتاح لفهم ما سيأتي لاحقاً، لأن كثيراً من نجاحات أواخر الأربعينيات كانت تحمل في داخلها عناصر الضعف التي ستستمر في الاقتصاد السوفيتي لسنوات طويلة^(٥٢).

٣- السياسة الاقتصادية في إطار الخطة الخمسية الخامسة

شكل عام ١٩٥١ بداية مرحلة جديدة في السياسة الاقتصادية السوفيتية، إذ تم الانتقال من منطق تثبيت نتائج إعادة الإعمار إلى منطق توسيع القدرة الاقتصادية للدولة في إطار الخطة الخمسية الخامسة (١٩٥١-١٩٥٥). ولم تكن هذه الخطة مجرد امتداد فني للخطة الرابعة، بل جاءت في سياق داخلي ودولي مختلف، اتسم من جهة بتعافي الصناعة السوفيتية بدرجة مكّنت القيادة من الانتقال إلى أهداف أوسع، ومن جهة أخرى بتصاعد الحرب الباردة واندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وهو ما أعاد التأكيد على ضرورة بقاء الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً موجهاً نحو القوة، لا نحو الاستهلاك. ولذلك دخل الاتحاد السوفيتي هذه الخطة وهو يحمل تصوّراً واضحاً مفاده أن النجاحات الصناعية التي أُنجزت حتى ١٩٥٠ ينبغي أن تتحول إلى قاعدة لتوسيع التفوق في القطاعات الاستراتيجية، ولا سيما الصناعة الثقيلة والطاقة والنقل والصناعات الهندسية^(٥٣).

استندت الخطة الخمسية الخامسة إلى منطق مشابه في جوهره لمنطق الخطط السابقة، لكنها جاءت أكثر وضوحاً في ربطها بين التنمية الاقتصادية والاستعداد السياسي والعسكري الطويل الأمد. فالأولوية بقيت للصناعة الثقيلة، لا لأن الاقتصاد السوفيتي لم يتجاوز بعد اختلالاته الداخلية فحسب، بل لأن القيادة السوفيتية كانت ترى أن التنافس مع الغرب، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن يُخاض بنجاح إلا إذا امتلك الاتحاد السوفيتي قاعدة صناعية وطاقات إنتاجية قادرتين على دعم الدولة في كل الظروف. ومن هنا، فإن الخطة الخامسة لم تُصغ بوصفها خطة تحسين مستوى معيشة المجتمع أولاً، بل بوصفها خطة توسيع للقوة الاقتصادية المادية للدولة^(٥٤).

ركزت الخطة الخامسة على عدد من المجالات الأساسية، زيادة إنتاج الفحم والصلب والنفط والطاقة الكهربائية، توسيع الصناعات الهندسية، تطوير وسائل النقل، وتعزيز القاعدة التقنية للإنتاج. ولم تكن هذه الأهداف منفصلة عن التجربة السابقة، بل كانت مبنية على ما تحقق خلال الخطة الرابعة، ولكنها هدفت هذه المرة إلى الانتقال من استعادة الطاقة الإنتاجية إلى رفعها ورفع كفاءتها. ولهذا استمرت الدولة في توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة لوسائل الإنتاج، أي إلى القطاع الذي يُنتج الآلات والمعدات والطاقة والبنية التحتية للصناعة، بينما بقي قطاع السلع الاستهلاكية في موقع ثانوي نسبياً^(٥٥).

كما ارتبطت الخطة الخامسة باستمرار العمل من خلال جهاز التخطيط المركزي وأجهزة الدولة الاقتصادية، إذ ظل Gosplan الأداة الرئيسية في تحديد الأهداف الكمية وتوزيع الموارد وتوجيه القطاعات المختلفة. وفي هذه المرحلة لم يكن دور التخطيط هو مجرد ترميم الاقتصاد، بل تنظيم نموه وفق أولويات

الدولة الستالينية، وهو ما منح الخطة طابعاً أكثر انتظاماً من الخطط الأولى بعد الحرب، لكنه كرس أيضاً ازدياد البيروقراطية الاقتصادية^(٥٦).

ومن الناحية العملية، ساعدت المعطيات التي تحققت حتى عام ١٩٥٠ على منح الخطة الخامسة قاعدة انطلاق أقوى مما كان متاحاً للخطة الرابعة في بدايتها. فقد كان القطاع الصناعي قد استعاد جانباً كبيراً من قدرته، وأصبحت الدولة أكثر قدرة على الانتقال من إعادة تشغيل المصانع إلى توسيع الإنتاج وتحديثه. وتبرز هنا أهمية قطاع الصناعات الهندسية، الذي كان قد شهد في أواخر الخطة الرابعة توسعاً نوعياً في إنتاج الآلات والتجهيزات، وهو ما أتاح للخطة الخامسة أن تعتمد بدرجة أكبر على قاعدة إنتاج محلية في التوسع الصناعي، بدلاً من الاعتماد الحصري على التعويضات أو إعادة تشغيل المنشآت القديمة^(٥٧).

إلا أن هذا الطابع الصناعي القوي للخطة الخامسة لم يكن محايداً من الناحية الاجتماعية. فمثلما حدث في الخطط السابقة، ظل التركيز على القطاعات الأساسية والاستراتيجية يتم على حساب تحسين البنية الاستهلاكية للاقتصاد. ولهذا لم يكن من المستغرب أن تستمر المشكلات المرتبطة بالسلع الاستهلاكية وبضعف التوازن بين الصناعة والزراعة. ومع أن مستويات الأجور شهدت في مطلع الخمسينيات قدراً من التحسن، فإن ذلك لم يُلغِ حقيقة أن النموذج الاقتصادي كان لا يزال موجهاً نحو تراكم القدرة الإنتاجية للدولة لا نحو إعادة توزيع ثمار النمو بصورة واسعة داخل المجتمع^(٥٨).

نتائجها

ساهمت الخطة في توسيع الطابع الدولي للاقتصاد السوفيتي، لأن نجاح الصناعة السوفيتية وتماسكها النسبي أصبحا شرطاً ضرورياً لاستمرار الدور السوفيتي في أوروبا الشرقية وفي الكتلة الاشتراكية الناشئة. ومن هنا فإن الخطة الخامسة لم تخدم فقط البناء الداخلي، بل دعمت كذلك الموقع الذي كانت موسكو تريد ترسيخه داخل العالم الاشتراكي، وهو ما سيظهر بوضوح أكبر في أثر السياسة الاقتصادية على العلاقات الدولية^(٥٩).

لم تنجح الخطة الخامسة في تجاوز التناقضات البنوية التي كان الاقتصاد السوفيتي يحملها من المراحل السابقة، بل أجّلتها أو أعادت إنتاجها في صورة جديدة. فقد استمرت الزراعة في موقع أضعف من الصناعة، واستمر الاستهلاك في موقع أقل من الإنتاج الثقيل، وظل الاقتصاد موجهاً أكثر نحو التوسع الاستراتيجي منه نحو التوازن الاجتماعي^(٦٠).

بذلك يمكن القول إن السياسة الاقتصادية في إطار الخطة الخمسية الخامسة مثّلت ذروة تطور الاقتصاد الستاليني بعد الحرب، فهي مرحلة استندت إلى ما تحقق في إعادة الإعمار، لكنها تجاوزته إلى مستوى ترسيخ اقتصاد القوة والتوسع المنظم. مع ذلك فإن أهمية هذه الخطة لا تكمن فقط في أهدافها

ونتاؤها الأولية، بل أيضاً في أنها تكشف الحد الذي بلغته الدولة السوفيتية في تثبيت نموذجها الاقتصادي قبل وفاة ستالين عام ١٩٥٣: نموذج قوي، مركزي، صناعي، لكن غير متوازن بنيوياً.
المبحث الثالث: انعكاسات الاستراتيجية الاقتصادية السوفيتية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (١٩٤٥-١٩٥٣)

أولاً: الأوضاع الاقتصادية (التحول من إعادة الإعمار إلى تثبيت النموذج الاقتصادي السوفيتي)
بلغت السياسة الاقتصادية السوفيتية خلال المدة (١٩٤٥ - ١٩٥٣) مرحلة يمكن فيها تلمس حصيلتها الداخلية بصورة أوضح من السنوات السابقة، إذ لم يعد الأمر متعلقاً فقط بإعلان خطط أو إطلاق مشاريع، بل بظهور نتائج تراكمية مست الاقتصاد والمجتمع معاً^(١١). إذ تجاوزت السياسة الاقتصادية السوفيتية المرحلة الأولى من إعادة تشغيل الاقتصاد بعد الخراب الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وانتقلت إلى طور جديد لم يعد هدفه الرئيس مجرد ترميم ما دُمّر، بل تثبيت نموذج اقتصادي بعينه وترسيخه بوصفه أساساً دائماً للدولة السوفيتية. ففي هذه المرحلة لم تعد القيادة السوفيتية تتعامل مع الاقتصاد بمنطق الطوارئ وحده، بل بمنطق بناء القدرة الطويلة الأمد، أي تحويل نتائج الإعمار الصناعي إلى قاعدة مستقرة تضمن استمرار قوة الدولة في الداخل والخارج^(١٢).

وهذا يعني أن عام ١٩٥٠ لم تكن خاتمة لمرحلة التعافي فقط، بل لحظة سياسية اقتصادية جرى فيها تثبيت الخيار الستاليني من جديد، وتأكيد أن نجاح إعادة الإعمار الصناعي يبرر استمرار الدولة في منح الصناعات الأساسية والتقنية والاستراتيجية مكانة أعلى من الزراعة والسلع الاستهلاكية^(١٣).
إن أهمية هذه المرحلة الجديدة تكمن في أن تلك النتائج لم تُقدّم رسمياً باعتبارها نهاية أزمة الحرب فقط، بل باعتبارها بداية لاستقرار اقتصادي جديد تقوده الدولة. فالمؤشرات الصناعية التي ارتفعت حتى تجاوز بعضها مستويات ١٩٤٠ لم تُستخدم في الخطاب الرسمي بوصفها أرقام تعافٍ فقط، بل بوصفها برهاناً على قدرة الاقتصاد الاشتراكي المخطط على تحقيق ما عجزت عنه الأنظمة الرأسمالية في نظر القيادة السوفيتية^(١٤).

ووفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ إجمالي استثمارات الاتحاد السوفيتي ٣٤,٨٨ مليار روبل خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠)، و٦٧,١٨ مليار روبل خلال الخطة الخمسية الخامسة (١٩٥١-١٩٥٥). ومن حيث نسب الاستثمار، فقد استحوذت الصناعة على ٣٨,٦%، والزراعة على ١١,٨%، والنقل والبريد والاتصالات على ١٢,٨%، وبناء المساكن على ١٩,٤% خلال الخطة الخمسية الرابعة. أما خلال الخطة الخمسية الخامسة، فقد بلغت نسبة الصناعة ٤١%، والزراعة ١٤,٢%، والنقل ٩,٧%، والإسكان ١٩,٨%^(١٥).

وكانت الاستثمارات السوفيتية في البناء الرأسمالي موجهة أساساً إلى قطاع الإنتاج المادي. ووفقاً لعدد المؤسسات التي تم إنشاؤها وتسليمها خلال الخطة الخمسية، فقد شهدت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠) إنشاء ٦٢٠٠ مؤسسة، وهو أعلى رقم في تاريخ الاتحاد السوفيتي. وخلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠) والخطة الخمسية الخامسة (١٩٥١-١٩٥٥)، بلغ مؤشر نمو الناتج الصناعي الإجمالي ١٨٩% و ١٨٥% على التوالي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الدعم القوي الذي قدمته الحكومة للصناعات الثقيلة، مثل الصلب والفحم والآلات وغيرها من الصناعات. كما قامت الحكومة السوفيتية بزيادة الاهتمام بالصناعة العسكرية من أجل مواجهة حالة عدم اليقين في الوضع الدولي^(٦٦).

فضلاً عن ذلك، اتجه التخطيط إلى تعزيز الانضباط الإنتاجي، وإعادة ترتيب الاستثمارات، وربط الأداء الصناعي بأهداف أوسع من مجرد ترميم المصانع. وهذا ما منح الاقتصاد السوفيتي قدراً من الاستقرار المؤسسي في الظاهر، لكنه في الوقت نفسه كرّس الطبيعة البيروقراطية للنظام الاقتصادي، وجعل قدرته على التكيف مع الاختلالات أقل من قدرته على فرض الأهداف الكمية^(٦٧).

يظهر بوضوح أن المرحلة التي انتهت بوفاة ستالين في ٥ آذار عام ١٩٥٣، كانت قد رسخت ملامح نموذج اقتصادي خاص قائم على الاستقلال الاقتصادي والتخطيط المركزي، قوامه مركزية الدولة، أولوية الصناعة الثقيلة، تراجع في القطاع الزراعي، وضعف التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ولم يكن هذا النموذج مجرد نتيجة عفوية للظروف، بل نتاجاً مباشراً لخيارات سياسية واقتصادية متراكمة. ولهذا فإن وفاته لم تمثل نهاية حياة زعيم فحسب، بل نهاية مرحلة اقتصادية كاملة، لأن من خلفوه واجهوا اقتصاداً قوياً في بعض أسسه، لكنه مثقل في الوقت نفسه بتناقضات داخلية ستدفعهم لاحقاً إلى محاولة المراجعة أو التعديل^(٦٨).

ارتبط مفهوم الاستقلال الاقتصادي أساساً بالتصنيع السريع والتخلص من التبعية التقنية للغرب، وأصبح بعد الحرب مرتبطاً أيضاً ببناء قدرة اقتصادية تمكّن الاتحاد السوفيتي من خوض الصراع الدولي الطويل من موقع الندية. ولهذا لم تُنظر إلى الصناعات الثقيلة والطاقة والنقل والصناعات الهندسية كمجرد قطاعات إنتاجية، بل بوصفها أدوات سيادة^(٦٩).

وفي مقابل هذا الاستقرار النسبي في الصناعة والتنظيم، بقيت نقاط الضعف القديمة من دون حل جذري، ولا سيما في الزراعة وقطاع السلع الاستهلاكية. فالقيادة السوفيتية لم تتجه في عامي ١٩٥٠-١٩٥١ إلى إعادة توزيع واسعة للموارد من الصناعة إلى الريف، كما لم تُعد النظر في بنية الزراعة الجماعية أو في أولوية الإنتاج الثقيل. ولذلك استمر الاقتصاد السوفيتي يدخل هذه المرحلة الجديدة وهو

يحمل داخله اختلالاً واضحاً قطاع صناعي أكثر صلابة، وقطاع زراعي لا يزال متعثراً، وسوق استهلاكية عاجزة عن عكس التقدم الإنتاجي الكلي^(٧٠).

يلاحظ إن التحول من إعادة الإعمار إلى تثبيت النموذج الاقتصادي السوفيتي لم يكن انتقالاً زمنياً بسيطاً، بل تحولاً في طبيعة الوظيفة التي أنيطت بالاقتصاد نفسه. وإن تثبيت النموذج الاقتصادي السوفيتي كان تثبيتاً لنقاط قوته بقدر ما كان تثبيتاً لنقاط ضعفه أيضاً.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية

كانت أهم نتيجة قد تحققت بحلول هذه المرحلة هي استقرار القاعدة الصناعية التي أعادت الدولة بناءها بعد الحرب، ولا سيما في القطاعات الثقيلة والهندسية والطاقة. ومع أن هذا التطور كان واضحاً في الصناعة، فإنه لم يُترجم إلى توازن شامل داخل الاقتصاد، لأن الزراعة لم تستعد موقعاً مماثلاً، وظل قطاع السلع الاستهلاكية أقل نمواً من القطاعات الأساسية. وبذلك ظهر الاقتصاد السوفيتي في مطلع الخمسينيات بوصفه اقتصاداً قوياً في بنيته الصناعية، لكنه هشّ نسبياً في بنيته الزراعية والاجتماعية^(٧١). فلم تتمكن الدولة حتى ١٩٥٣ من الوصول إلى حل جذري لمحدودية الإنتاج الزراعي أو لضعف فاعلية المزارع الجماعية مقارنة بالطموحات الرسمية^(٧٢).

انعكس هذا الوضع على مستوى المعيشة بصورة مباشرة. فبحسب ما أورده آلان تود، شهدت المرحلة الممتدة من أواخر الأربعينيات إلى أوائل الخمسينيات تحسناً تدريجياً في الأجور، حتى إن مستويات الأجور بحلول عام ١٩٥٢ أصبحت أعلى من مستويات ما قبل الحرب. إلا أن هذا التحسن لا يعني أن المجتمع السوفيتي دخل مرحلة رخاء حقيقي، لأن ارتفاع الأجور الاسمية لم يكن مصحوباً بوفرة كافية في السلع الاستهلاكية أو بتوازن مناسب في العرض الداخلي. ولذلك بقيت حياة المواطن السوفيتي اليومية محكومة بضيق نسبي في الاستهلاك، خاصة في ظل استمرار ضعف الإنتاج الزراعي ومحدودية تنوع السوق الداخلية^(٧٣).

بذلك يمكن القول نجاح الاقتصاد السوفيتي في تثبيت قاعدة صناعية قوية، وتعزيز الاستقرار المؤسسي للاقتصاد، ورفع الأجور نسبياً، والحفاظ على موقع الاتحاد السوفيتي بوصفه دولة كبرى. لكن بالمقابل استمرت أزمات الزراعة والسكن، وبقي المجتمع يعيش نتائج غير متوازنة، تعطي الأولوية لقدرة الدولة على التوسع والقوة أكثر مما تعطي الأولوية لتحسين شروط الحياة الاجتماعية^(٧٤).

الأوضاع السياسية

أن هذه المرحلة لم تكن منفصلة عن التحولات الدولية المتسارعة. فمع بدايات الحرب الباردة بصورة أوضح بعد ١٩٤٧، ثم اتساع التوتر الدولي مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات^(٧٥)، أدت السياسة الاقتصادية السوفيتية إلى تعميق الانقسام مع الدول الرأسمالية، لاسيما بعد رفض مشروع

مارشال^(٧٦) (Marshall Plan) في حزيران عام ١٩٤٧ لإعادة إعمار أوروبا الغربية^(٧٧)، مما ساهم في ترسيخ نظام دولي قائم على القطبية الثنائية والانقسام الاقتصادي بين الشرق والغرب لأنها أسهمت في بناء الكتلة الشرقية من خلال ربط اقتصادات دول أوروبا الشرقية بالاقتصاد السوفيتي، ومن أبرز المحطات المؤسسية في هذا المسار تأسيس مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (Council for Mutual Economic Assistance – CMEA/COMECON) في عام ١٩٤٩، الذي ضم في بداياته الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا. وقد مثّل هذا المجلس نقلة مهمة من العلاقات الثنائية المتفرقة إلى إطار اقتصادي أوسع داخل المعسكر الاشتراكي. مع أن المجلس لم يحقق تكاملاً اقتصادياً كاملاً منذ البداية، فإنه كرّس من حيث المبدأ وجود منظمة اقتصادية شرقية تقف في مواجهة البنية الغربية الناشئة. وهنا انتقل الاقتصاد السوفيتي من كونه أداة نفوذ في كل دولة على حدة إلى أداة لبناء كتلة اقتصادية إقليمية كاملة^(٧٨).

ففي مواجهة الانفتاح الاقتصادي الغربي المقترح على أوروبا، عمل الاتحاد السوفيتي على منع دول أوروبا الشرقية من الاندماج في المشروع الأمريكي، ودفعها بدلاً من ذلك إلى مزيد من الارتباط الاقتصادي به. من هنا أخذت السياسة الاقتصادية السوفيتية تؤدي وظيفة دفاعية وهجومية معاً دفاعية لأنها تمنع اختراق المجال الشرقي من قبل الغرب، وهجومية لأنها تبني مجالاً اقتصادياً موازياً يعزز موقع موسكو في القارة. وعُرفت هذه السياسة في بعض الأدبيات الغربية باسم خطة مولوتوف^(٧٩) " Molotov Plan" بوصفها الرد السوفيتي غير الرسمي على خطة مارشال^(٨٠).

من الناحية السياسية، أسهم هذا الارتباط الاقتصادي في تدعيم السيطرة السوفيتية على الأنظمة المحلية، لأن التبعية الاقتصادية كانت تعني بالضرورة تضيق مساحة القرار الوطني المستقل. فلم تعد الحكومات في وارسو أو بودابست أو صوفيا أو بوخارست تتعامل مع الاقتصاد بوصفه مجالاً داخلياً صرفاً بل بوصفه جزءاً من منظومة شرقية أوسع تقرر موسكو اتجاهاتها الكبرى. بذلك أصبح الاقتصاد أداة لربط الدولة التابعة بمركز القوة السوفيتي وأحد أكثر الأبعاد العملية لقيام الكتلة الشرقية في أوروبا^(٨١).

ارتبط هذا التوجه أيضاً بدور جوزيف ستالين نفسه، إذ ظل الاقتصاد في هذه المرحلة مجالاً من مجالات القيادة السياسية العليا، لا مجرد شأن إداري تتولاه الأجهزة المختصة. فقد ظل ستالين ينظر إلى الصناعة الثقيلة بوصفها الأساس الذي يضمن أمن الدولة السياسي، واستمر تأثيره المباشر في رسم الأولويات الكبرى، سواء على مستوى التوسع الصناعي أو على مستوى إبقاء القطاعات الاستراتيجية تحت رقابة الدولة الشديدة. ومن هنا فإن الانتقال إلى تثبيت النموذج الاقتصادي لم يكن انتقالاً تقنياً، بل

قراراً سياسياً يعكس إرادة استمرار الدولة الستالينية في إدارة الاقتصاد باعتباره أداة قوة ونفوذ واستعداد دائم، لا مجرد جهاز لإنتاج الثروة وتحسين الاستهلاك^(٨٢).

لم يكن هذا الربط الاقتصادي وليد قرارات عامة فقط، بل تُرجم عملياً عبر اتفاقات ثنائية للتجارة والمدفوعات والتعاون الاقتصادي أبرمت بين الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية منذ ١٩٤٥-١٩٤٧، وكان يشرف على جانب مهم من هذا التوجه فياتشيسلاف مولوتوف^(٨٣) (Vyacheslav Molotov) بوصفه وزير الخارجية وأحد أبرز منفذي خط ستالين السياسي والاقتصادي. واتجهت هذه الاتفاقات إلى تنظيم التبادل على أساس يخدم حاجات المركز السوفيتي، بحيث تُرسل هذه الدول المواد الخام والمنتجات الزراعية وبعض السلع الوسيطة، بينما تحصل من موسكو على الآلات والمعدات ومنتجات الصناعة الثقيلة. وبهذا لم تعد التجارة مجرد تبادل متكافئ، بل أصبحت أداة لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية داخل أوروبا الشرقية على نحو يرسّخ التبعية للمركز السوفيتي^(٨٤). فقد شجعت موسكو، اعتماد التخطيط المركزي، وتوسيع ملكية الدولة، وإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة، وهو ما جعل هذه الدول تعيد تشكيل اقتصاداتها وفق النموذج السوفيتي^(٨٥).

لذلك فإن وفاة ستالين لم تمثل نهاية حكم سياسي فحسب، بل نهاية مرحلة كان الاقتصاد فيها أحد أهم ميادين الصراع الدولي، وأحد الأعمدة التي استندت إليها الحرب الباردة في سنواتها الأولى^(٨٦).

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة الاستراتيجية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي خلال المدة (١٩٤٥-١٩٥٣)، أنها مثّلت محوراً أساسياً في فهم طبيعة التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، سواء على المستوى الداخلي أم على مستوى العلاقات الدولية.

تبين في ختام هذا البحث أن الاستراتيجية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، شكّلت مرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد السوفيتي، إذ سعت القيادة السوفيتية إلى تجاوز آثار الحرب العالمية الثانية عبر اعتماد سياسة التخطيط المركزي وإعادة الإعمار الشامل. وتمكنت الدولة من إعادة بناء القاعدة الصناعية واستعادة قدراتها الإنتاجية خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً، مستفيدة من الإمكانيات البشرية والموارد الاقتصادية التي وُجّهت نحو دعم الصناعات الثقيلة والعسكرية.

أسهمت سياسات التخطيط المركزي في تحقيق معدلات نمو صناعي مرتفعة خلال أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، إذ تمكن الاتحاد السوفيتي من استعادة قدراته الإنتاجية بسرعة نسبية مقارنة بحجم الدمار الذي خلفته الحرب. مع ذلك، واجه الاقتصاد السوفيتي العديد من التحديات، من أبرزها انخفاض مستوى المعيشة، وقلة الاهتمام بالسلع الاستهلاكية، والاعتماد المفرط على الصناعات الثقيلة والعسكرية.

ساعدت هذه السياسة في تعزيز النفوذ السوفيتي داخل دول أوروبا الشرقية عبر ربط اقتصاداتها بالنظام الاقتصادي الاشتراكي السوفيتي. الأمر الذي عزز مكانة الاتحاد السوفيتي كقوة دولية كبرى في مرحلة ما بعد الحرب.

أظهرت الدراسة أن الخطة الخمسية الرابعة والخامسة، شكّلت الأساس في إعادة تشغيل الاقتصاد السوفيتي، لا سيما في القطاع الصناعي، إذ استطاعت الدولة تحقيق تقدم ملحوظ في استعادة القدرة الإنتاجية، لا سيما في الصناعات الثقيلة والطاقة والنقل. غير أن هذا التقدم لم يكن متوازناً، إذ عانى الاقتصاد السوفيتي في أواخر الأربعينيات من اختلال هيكل واضح، تمثل أساساً في تفوق الصناعة الثقيلة على الزراعة، ولم يكن هذا الاختلال عارضاً، بل كان نتيجة مباشرة لطبيعة النموذج الاقتصادي السوفيتي، وهذا ما جعل الصناعة الثقيلة المعيار الأول للنجاح الاقتصادي.

خلاصة القول، لم تكن السياسة الاقتصادية السوفيتية خلال المدة (١٩٤٥-١٩٥٣) مجرد سياسة تنموية داخلية تستهدف رفع الإنتاج أو استكمال إعادة الإعمار بل كانت جزءاً من الاستراتيجية السوفيتية في إدارة الصراع الدولي، والاستقلال عن المنظومة الرأسمالية، وهي خيارات ارتبطت بضرورات الأمن القومي وبالسعي إلى تثبيت الاتحاد السوفيتي كقطب دولي مواز للولايات المتحدة الأمريكية.

الهوامش

(١) سياسي روسي، قائد الحزب البلشفي وثورة أكتوبر الاشتراكية، ولد في ١٠ نيسان ١٨٧٠ في مدينة أوليانوفسك، حصل على شهادة الحقوق في عام ١٨٩١، ثم انتقل بين فرنسا وألمانيا وسويسرا للالتقاء بالماركسيين النشطين هناك، وهو أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي - الديمقراطي الروسي، قاد البلاشفة وشارك في الحركة الثورية ١٩٠٥-١٩٠٦، تعرض في ٣٠ آب ١٩١٨ لمحاولة اغتيال تسببت له في حدوث نوبات دماغية عدة قضت آخرها على حياته في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤. للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 7, New York, 1989, PP.264.

(٢) السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP): هي السياسة التي أعلنها فلاديمير لينين عام ١٩٢١ بعد أزمة شيوعية الحرب، وهدفت إلى إنعاش الاقتصاد السوفيتي عبر استبدال مصادرة الحبوب بضريبة عينية، والسماح بقدر محدود من التجارة الخاصة والنشاط الفردي.

Vladimir I. Lenin, Selected Works, vol. 9 (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1937), p. 260.

(٣) Alec Nove, An Economic History of the USSR 1917-1991 (London: Penguin Books, 1992), p.84.

(٤) وُلِدَ في ١٨ كانون الأول ١٨٧٨ في غوري بجورجيا، وتوفي في ٥ آذار ١٩٥٣ في موسكو. أصبح الحاكم الفعلي للاتحاد السوفيتي من أواخر عشرينيات القرن العشرين، وارتبط اسمه بترسيخ الحكم المركزي، والتصنيع السريع، والزراعة الجماعية، ثم تحويل الاتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية. ينظر:

Stephen Kotkin, Stalin: Volume I, Paradoxes of Power, 1878-1928 (New York: Penguin Press, 2014), p. 1-3;

اسحق دويتشر، ستالين سيرة سياسية، ترجمة فواز طرابلسي، (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩).

(⁵)Robert C. Allen, Farm to Factory: A Reinterpretation of the Soviet Industrial Revolution (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003), 102.

(⁶)Adam B. Ulam, Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy, 1917-1973 (New York: Praeger Publishers, 1974), p.150.

(⁷)Mark Harrison, The Soviet Union after 1945: Economic Recovery and Political Repression (Coventry: University of Warwick, 2010), p.2;

روحيه غارودي، موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة نورا أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩، ص٨٢.

(⁸)Philip Hanson, The Rise and Fall of the Soviet Economy: An Economic History of the USSR from 1945 (London: Pearson Education Limited, 2003), p.60;

آلان تد، ديمقراطيات ودكتاتوريات سادت أوروبا والعالم ١٩١٩-١٩٨٩، تعريب: مروان ابو حبيب، شبكة الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢١٥.

(^٩) هو البرنامج الذي أقره الكونغرس الأمريكي في ١١ آذار عام ١٩٤١ تحت اسم An Act to Promote the Defense of the United States، وسمح للرئيس الأمريكي بتزويد الدول التي يُعدّ دفاعها مهماً للولايات المتحدة بالأسلحة والذخائر والمعدات والمواد الخام. وقد مثل أحد أهم أشكال الدعم الأمريكي للحلفاء، ومنهم الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية. للمزيد ينظر: عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦.

(¹⁰)Tony Judt, Postwar: A History of Europe Since 1945 (New York: Penguin Press, 2005), p.37;

عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦١، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٥٣.

(¹¹)Mark Harrison, Op Cit., p. 2.

(¹²)Penghui Deng et al., "The Major Achievements of Soviet Union's Economic Development (1945-1953)," SSRN Electronic Journal, April 1, 2025, p.3.

(¹³)Ibid., p.2.

(^{١٤}) إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٥٦-١٩٤٥: دراسة تأريخية (السليمانية: دار سردم، ٢٠١٦)، ص١٦.

(¹⁵)Tony Judt, Op. Cit., p.35.

(¹⁶)Mark Harrison, Op. Cit., p.228.

(¹⁷)Ibid., p.2.

(¹⁸)Philip Hanson, Op Cit., p.52.

(^{١٩}) آلان تد، المصدر السابق، ص٢١٥.

(^{٢٠}) بوريس سكفورتسوف، الاقتصاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية: كيف انشئت القدرة الدفاعية، مجلة المال والتجارة، العدد ١٩٢، ١٩٨٥، ص٥٥ ؛ Alec Nove, Op. Cit., p.263

(²²)Penghui Deng et al., Op. Cit., p.3.

(²³)Adam B. Ulam, Op. Cit., p.152.

(²⁴)Mark Harrison, Op. Cit., p.3.

(²⁵)Susan J. Linz, Measuring the Carryover Cost of WWII to the Soviet People: 1945-1953, Explorations in Economic History, Vol. 20, 1983, p. 375.

(²⁶)Ibid.

(²⁷)Philip Hanson, Op Cit., p.61.

(²⁸)Alec Nove, Op Cit., p.265.

(²⁹)John Lewis Gaddis, The Cold War: A New History (New York: Penguin Press, 2005), 25.

(³⁰)Alec Nove, Op Cit., p.264.

(³¹)Philip Hanson, Op Cit., p.62.

(³²)Tony Judt, P Op Cit., p.37.

(³³)Maurice Dobb, Soviet economic Development Since 1917, London, Rutledge, 1948, p.300; Alec Nove, Op Cit., pp.264-265.

(³⁴)Donald Filtzer, Soviet Workers and Late Stalinism: Labour and the Restoration of the Stalinist System after World War II (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p.25–31; Philip Hanson, Op Cit., pp.63-64.

(³⁵)Harry Schwartz, The Soviet Economy Since Stalin (London: Victor Gollancz Ltd., 1965), p.45-48; Edward Hallett Carr, A History of Soviet Russia, (London: Macmillan Press, 1950-1978, p. 112-118.

(^{٣٦}) آلان تد، المصدر السابق، ص٢١٦-٢١٧.

(³⁷)Philip Hanson, Op Cit., p.65.

(³⁸)Adam B. Ulam, Op Cit., p.152.

(^{٣٩}) إياد طارق العلواني، المصدر السابق، ص١٥-١٨.

(⁴⁰)Mark Harrison, Op. Cit., p.2; Alec Nove, Op. Cit., p.265.

(⁴¹)Maurice Dobb,Op. Cit., p.300; Alec Nove, Op Cit., p.266.

(⁴²)Mark Harrison, Op. Cit., pp.2-3.

(⁴³)Lyubov Lazareva et al., “USSR in the Post-War Years: The Struggle for Economic Independence (1945–1953),” E3S Web of Conferences, Vol. 210 (2020): 16015, 5 .

(⁴⁴)Ibid .

(⁴⁵)R. W. Davies, and S. G. Wheatcroft, the economic Transformation of the Soviet Union 1913-1945, Cambridge, Cambridge University press, 1994, p.200.

(⁴⁶)Robert Service, A History of Modern Russia: From Tsarism to the Twenty-First Century, 3rd ed. (London: Penguin Books, 2009), p.290–292; Lyubov Lazareva et al., Op. Cit., p.16015, 5; Adam B. Ulam, Op Cit., p.152.

(⁴⁷)Philip Hanson, Op Cit., p.68.

(⁴⁸)Alec Nove, Op. Cit., p.267; Philip Hanson, Op Cit., p.70.

(⁴⁹)Philip Hanson, Op Cit., p.63; آلان تود، المصدر السابق، ص٢١٦-٢١٧ .

(⁵⁰)Ibid.

(⁵¹)Alec Nove, Op. Cit., p.266.

(⁵²)Alec Nove, Op. Cit., p.268. إياد طارق، المصدر السابق، ص١٦ .

(⁵³)John Lewis Gaddis, Op Cit., p. 32 ; Alec Nove, Op. Cit., p.311.

(⁵⁴)Adam B. Ulam, Op Cit., p.152;

إياد طارق العلواني، المصدر السابق، ص١٧ .

(⁵⁵)Alec Nove, Op. Cit., p.311; Philip Hanson, Op Cit., p.72.

(⁵⁶)Alec Nove, Op. Cit., p.312; Mark Harrison, Op. Cit., p.5.

(⁵⁷)Lyubov Lazareva et al., Op. Cit., 16015, pp. 4-5.

(⁵⁸)Philip Hanson, Op Cit., p. 74; آلان تود، المصدر السابق، ص٢١٨ .

(⁵⁹)Alec Nove, Op. Cit., p.313;

إياد طارق العلواني، المصدر السابق، ص١٨-١٩ .

- (⁶⁰)Philip Hanson, Op Cit., p. 76; Mark Harrison, Op. Cit., p.5.
(⁶¹)Alec Nove, Op. Cit., p.312; Mark Harrison, Op. Cit., p.5.
(⁶²)Alec Nove, Op. Cit., p.266; Mark Harrison, Op. Cit., pp.2-3.
(⁶³)Philip Hanson, Op Cit., p.68; إياد طارق ، المصدر السابق، ص١٦ .
(⁶⁴)Lyubov Lazareva et al., Op. Cit., 16015, pp.4-5.
(⁶⁵)Penghui Deng et al., Op. Cit., p.3.
(⁶⁶)Alec Nove, Op. Cit., p.312; Mark Harrison, Op. Cit., p.5.
(⁶⁷)Alec Nove, Op. Cit., p.268; Philip Hanson, Op Cit., p.72.
(^{٦٨})إياد طارق العلواني ، المصدر السابق، ص١٨-١٩ .
(⁶⁹)Eugene Zaleski, Stalinist Planning for Economic Growth, 1933-1952 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980), p. 679-681; Lyubov Lazareva et al., Op. Cit., 16015, pp.1-4.
(⁷⁰)Donald Filtzer, Op Cit., p.86; Philip Hanson, Op Cit., p. 70.
(⁷¹)Philip Hanson, Op Cit., p. 74.
(⁷²)Philip Hanson, Op Cit., p. 76; Alec Nove, Op. Cit., p.313 .
(^{٧٣})آلان تود، المصدر السابق، ص٢١٨ .
(⁷⁴)Philip Hanson, Op Cit., p. 76; Alec Nove, Op. Cit., p.313 .
(⁷⁵)John Lewis Gaddis, Op Cit., p. 28 ;Tony Judt, Op Cit., p.35.
(^{٧٦}) هو برنامج أمريكي لإعادة إعمار أوروبا أعلنه وزير الخارجية جورج مارشال في ٥ حزيران عام ١٩٤٧ في خطابه بجامعة هارفرد، وبدأ تطبيقه فعلياً عام ١٩٤٨. هدف المشروع إلى دعم اقتصاديات أوروبا الغربية عبر المساعدات المالية والفنية، كما أسهم في ربط هذه الدول بالنظام الاقتصادي الأمريكي وتعزيز المعسكر الغربي في بدايات الحرب الباردة. للمزيد ينظر: عبد الرزاق حمزة عبد الله، خطة مارشال (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٣ ؛
Anthony Carew, Labour Under the Marshall Plan (The Politics of Productivity and the Marketing of Managerial Sciences), First Published, USA, Macmillan Press, 1987, P. 6.
(⁷⁷)Michael J. Hogan, The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 24.
(⁷⁸)Michael Cox, The Cold War: A New History (London: Continuum, 2009),p. 38-43; Alec Nove, Op. Cit., p.303; Michael Ellman, Socialist Planning (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p.180.
(^{٧٩}) هي التسمية التي أطلقت على النظام الذي بدأه الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٧ لتقديم المساعدة الاقتصادية وإعادة تنظيم اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية الواقعة ضمن نفوذه، وذلك رداً على مشروع مارشال الأمريكي. وقامت على شبكة من الاتفاقات التجارية الثنائية، ومهدت لاحقاً لتأسيس مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (CMEA/COMECON) في كانون الثاني عام ١٩٤٩. ينظر:
Norman Lowe, Mastering Modern World History, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005), 130.
(⁸⁰)John Lewis Gaddis, Op Cit., p. 28 ;Tony Judt, Op Cit., p.132.
(⁸¹)Paul Gregory and Robert Stuart, Comparative Economic Systems (Boston: Houghton Mifflin Company, 1995), p. 213-215; Adam B. Ulam, Op Cit., p.422.
(⁸²)Mark Harrison, Op. Cit., pp.2-5; Adam B. Ulam, Op Cit., p.152.

(^{٨٣}) وُلِدَ في ٩ آذار ١٨٩٠ في كوكاركا وتوفي في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٦ في موسكو. من أبرز رجال الدولة السوفيت، تولى رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، وارتبط اسمه بالسياسة الخارجية السوفيتية في عهد ستالين وبعدد من الاتفاقات والمحطات الدولية الحاسمة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. ينظر

Robert Service, Op. Cit., p. 280 .

(⁸⁴)Alec Nove, Op. Cit., p.303; Philip Hanson , Op. Cit., p.54.

(⁸⁵)Michael Ellman, Op Cit., pp.178–182; Philip Hanson, Op Cit., pp.55–56.

(⁸⁵)Vojtech Mastny, The Cold War and Soviet Insecurity: The Stalin Years (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 120–128; Geoffrey Roberts, Stalin's Wars: From World War to Cold War, 1939–1953 (New Haven, CT: Yale University Press, 2006), pp. 345–349.

قائمة المصادر:

اولا: الكتب باللغة الانكليزية

1. Adam B. Ulam, Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy, 1917–1973, New York, Praeger Publishers, 1974.
2. Alec Nove, An Economic History of the USSR 1917–1991, London, Penguin Books, 1992.
3. Anthony Carew, Labour Under the Marshall Plan (The Politics of Productivity and the Marketing of Managerial Sciences), First Published, USA, Macmillan Press, 1987.
4. Donald Filtzer, Soviet Workers and Late Stalinism: Labour and the Restoration of the Stalinist System after World War II, Cambridge, Cambridge University Press, 2002.
5. Edward Hallett Carr, A History of Soviet Russia, (London: Macmillan Press, 1950-1978.
6. Eugene Zaleski, Stalinist Planning for Economic Growth, 1933–1952, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980.
7. Geoffrey Roberts, Stalin's Wars: From World War to Cold War, 1939–1953, New Haven, CT: Yale University Press, 2006.
8. Harry Schwartz, The Soviet Economy Since Stalin (London: Victor Gollancz Ltd., 1965).
9. John Lewis Gaddis, The Cold War: A New History, New York: Penguin Press, 2005.
10. Maurice Dobb, Soviet economic Development Since 1917, London, Rutledge, 1948.
11. Michael Cox, The Cold War: A New History (London: Continuum, 2009).
12. Michael Ellman, Socialist Planning, Cambridge: Cambridge University Press, 1989.
13. Michael J. Hogan, The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952, Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
14. Norman Lowe, Mastering Modern World History, 4th ed., Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.
15. Paul Gregory and Robert Stuart, Comparative Economic Systems, Boston: Houghton Mifflin Company, 1995.
16. Philip Hanson, The Rise and Fall of the Soviet Economy: An Economic History of the USSR from 1945, London: Pearson Education Limited, 2003.
17. R. W. Davies, and S. G. Wheatcroft, the economic Transformation of the Soviet Union 1913–1945, Cambridge, Cambridge University press, 1994.
18. Robert C. Allen, Farm to Factory: A Reinterpretation of the Soviet Industrial Revolution , Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.
19. Robert Service, A History of Modern Russia: From Tsarism to the Twenty-First Century, 3rd ed. , London: Penguin Books, 2009.
20. Stephen D. Roper, Romania: The Unfinished Revolution, London, Routledge, 2000.
21. Stephen Kotkin, Stalin: Volume I, Paradoxes of Power, 1878–1928 (New York: Penguin Press, 2014).
22. Tony Judt, Postwar: A History of Europe Since 1945 (New York: Penguin Press, 2005).
23. Vladimir I. Lenin, Selected Works, vol. 9 (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1937).

24. Vojtech Mastny, The Cold War and Soviet Insecurity: The Stalin Years (New York: Oxford University Press, 1996).

ثانيا: الكتب العربية والمعرية

١. اسحق دويتشر، ستالين سيرة سياسية، ترجمة فواز طرابلسي، (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩).
٢. آلان تد، ديمقراطيات ودكتاتوريات سادت أوروبا والعالم ١٩١٩-١٩٨٩، تعريب: مروان ابو حبيب، شبكة الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤.
٣. إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٥٦-١٩٤٥: دراسة تاريخية (السليمانية: دار سردم، ٢٠١٦).
٤. روجيه غارودي، موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة نورا أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩.
٥. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦١، بيروت، ١٩٧٤.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١. عبد الرزاق حمزة عبد الله، خطة مارشال (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٣.
٢. ———، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦.

رابعا: البحوث المنشورة

باللغة الانكليزية

1. Lyubov Lazareva et al., "USSR in the Post-War Years: The Struggle for Economic Independence (1945–1953)," E3S Web of Conferences, Vol. 210 (2020): 16015.
2. Mark Harrison, The Soviet Union after 1945: Economic Recovery and Political Repression (Coventry: University of Warwick, 11 December 2010).
3. Penghui Deng et al., "The Major Achievements of Soviet Union's Economic Development (1945-1953)," SSRN Electronic Journal, April 1, 2025.
4. Susan J. Linz, Measuring the Carryover Cost of WWII to the Soviet People: 1945–1953, Explorations in Economic History, Vol. 20, 1983.

باللغة العربية

- بوريس سكفورسوف، الاقتصاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية: كيف انشئت القدرة الدفاعية، مجلة المال والتجارة، العدد ١٩٢، ١٩٨٥.

خامسا: الموسوعات

1. The New Encyclopedia Britannica, Vol. 7, New York , 1989.